إدارة السياسات الاقتصادية
مصرف قطر المركزي

الأسئلة الموجهة لسعـادة نائـب المحافـظ
من مجلـة التجـارة والأعمـال

أغسطس 2005

السؤال الأول:

كـيف تنظرون إلى "التعقيدات" التي تضمنتها بازل 2، وما هي الاستعدادات التي اتخذتموها في هذا الإطار، وكيف تنظرون إلى التأثيرات التي يمكن أن تطال القطاع البنكي في قطر؟

الإجابـة:

لا توجـد تعقيدات لبازل 2 حيث تم في مارس 2005 اعتماد نموذج حساب كفاية رأس المال وفقاً لمقـررات بازل 2 من المصرف المركزي كنموذج موحد للبنوك، وتقوم البنوك الوطنية حالياً بتطبيق بـازل 2 لفترة تجريبية حتى نهاية 2005 على أن يتم تطبيق بازل 2 بصورة رسمية اعتباراً من بداية عام 2006.

السؤال الثاني:

ما هي السبل الكفيلة للحد من المخاطر البنكية التي تتعرض إليها البنوك؟ وهل تعيين مدير مراقبة يحد من تلك المخاطر؟

الإجابـــة:

للحد من المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك لابد من وجود سياسة لإدارة وتقييم المخاطر يتم من خلالهـا تفعـيل الأدوات والوسائل للحد من المخاطر، ولتعزيز قدرات البنوك على الوفاء بمتطلبات مقـررات بازل 2 لكفاية رأس المال والدعائم الملحقة بها. وفي هذا الإطار تم إصدار تعليمات للبنوك بتحديث أنظمة المخاطر وتفعيل الحكم الرشيد في إدارة البنوك.

ويـتم الإشراف على مخاطر البنوك من خلال مؤشرات ونسب إشرافية وتقارير دورية تمكن المصرف من تحديد نقاط الضعف والقوة للبنوك. وتقضي تعليمات المصرف المركزي في هذا الخصوص بضرورة موافقة المصرف على تعيين الإدارات العليا في البنوك.

السؤال الثالث:

يرى البعض أن الضوابط التي يفرضها المصرف المركزي على البنوك بالنسبة لعدد من القطاعات تحد من ربحيته وتجعله أسير نفسه. . ما تعليقكم؟

الإجابـــة:

إن المصرف المركزي يقوم من وقت لآخر بمراجعة التعليمات التي يضعها لعمل البنوك العاملة بالدولة وذلـك من أجل المحافظة على إستراتيجية السوق ومعدلات السيولة المقبولة ومعدلات الربحية وعلى حقوق المودعين والمساهمين.

السؤال الرابع:

يـتردد في الشارع الاقتصادي إمكانية تفرع بنوك خليجية وأجنبية في قطر، ماذا عن الأمر؟ وما هي الضوابط والشروط القانونية لعمل تلك البنوك؟ وكيف تنظرون إلى التأثير الذي سيطال هذا الفرع؟

الإجابـــة:

هـناك عـدد مـن فروع البنوك الأجنبية تعمل داخل الدولة وكذلك هناك شركاء من دول مجلس الـتعاون الخليجي في رأسمال بنوك وطنية ونحن على المستوى المحلي نرحب بالتفرع الخليجي والأجنبي وفقاً لاحتياجات السوق وشروط فتح الفروع الخاضعة لموافقة المصرف المركزي.

السؤال الخامس:

برأيكم ما هي الإضافة التي يمكن أن تمنحها عملية اندماج بنوك خارجية مع بنوك محلية؟

الإجابـــة:

أيـة عملـيات اندماج بين بنوك خارجية مع بنوك محلية يقصد با إنشاء بنك جديد لديه إمكانيات وخـبرات البنكين معاً، وذلك يعطي دفعة قوية للبنك المحلي في الاستفادة ما لدى الطرف الأجنبي من مزايا، ويعمل على فتح أسواق جديدة أمامه بما يكون في النهاية لصالح المساهمين والعملاء.

السؤال السادس:

ما هي تعليماتكم للبنوك العاملة كوسيط في سوق الدوحة للأوراق المالية؟

الإجابـــة:

لابـد من أخذ موافقة مسبقة من المصرف المركزي قبل تقديم البنك طلب مزاولة أعمال الوساطة إلى سوق الدوحة للأوراق المالية، وكذلك لابد من التقيد بالمادة 59 (بند 3) من قانون المصرف، والذي يقضي بعدم تملك الأسهم الخاصة بالبنك أو التعامل فيها ما لم تكن قد آلت إليه استيفاء الدين. وعليه في هذه الحالة أن يقوم ببيع هذه الأسهم خلال سنتين من تاريخ تملكها. كذلك تقضي التعليمات بعدم قيام البنك بإعطاء النصح والمشورة للعملاء عن أسهم البنك نفسه حتى لا يؤثر ذلك على سعر سهم البـنك بطـريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك عدم طرح أدوات مالية جديدة للعملاء للتعامل في الأسهم المتداولة في سوق الدوحة للأوراق المالية.

السؤال السابع:

ماذا عن اعتماد سعر صرف الريال بالدولار؟

الإجابـــة:

الـريال مثبـت أمام الدولار محلياً منذ عام 1981م، عند سعر وسطي 3.64 ريال للدولار، وذلك لاعتـبارات تـتعلق بكـون قطر دولة نفطية تعتمد في دخلها على إيرادات النفط الذي يتم تسعيره وتسـوية مدفوعا ته بالدولار. وقد صدر في يوليو عام 2001م، مرسوم أميري باعتماد تثبيت سعر الـريال مقـابل الدولار عند المستوى المشار إليه، وتبع ذلك اتفاق دول مجلس التعاون على اعتبار الـدولار مثبتاً مشترك لعملاتنا منذ يناير 2002م، وذلك في خطوة أولى للوصول إلى الإتحاد النقدي الخليجي، بحلول عام 2010م.

ويتمـتع النقد القطري المصدر بتغطية كبيرة من العملات الأجنبية تزيد عن 12 مليار، أي أكثر من أربعة أمثال النقد المصدر.

السؤال الثامن:

يلاحظ أن انخفاض معدلات الفائدة يدفع أصحاب الأموال لاستثمارها في الأسهم والعقارات وغيرها مما يؤثر على عمل البنوك، ما رأيكم؟

الإجابـــة:

استثمار الأموال في الأسهم والعقارات لا يضر البنوك، بل يفتح أمامها مجالات أوسع للعمل والإقراض، وهو الهدف الأساسي لخفض معدلات الفائدة. ولا ننسى أن الأموال تخرج من البنوك لتعود إليها، والذي يتغير هو صاحب المال فقط، ويظل البنك في كل الأحوال حافظاً للأموال ومديراً لها على النحو الذي يخدم الاقتصاد الوطني. وأشير هنا إلى أن اتجاه معدلات الفائدة على الريال هو في اتجاه صعودي منذ أكثر من سنة، حيث تم رفع معدلات الفائدة عشر مرات بما مجموعه 2.75%.